@Tafsircenter

المعاجم الخاصة بمصطلحات القرآن الكريم

(قراءة في المتصور والمنجز وإمكانات التطوير)

أنور الجمعاوي

من بحوث المؤتمر الدولي الأول
لتطوير الدراسات القرآنية

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعاجم الخاصة بمصطلحات القرآن الكريم (قراءة في المتصور والمنجز وإمكانات التطوير)

بحث مقدَّم

للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية

٦/٤/١٤٣٤ هـ - ١٦/٢/٢٠١٣م

إعداد

أنور الجمعاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية

- الاسم : أنور الجمعاوي.
- باحث جامعي تونسي.
- متحصّل على الجائزة العربيّة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة لتشجيع البحث العلمي (فئة الشباب) من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة سنة ٢٠١١- ٢٠١٢، على بحث بعنوان "تعريب المصطلح التّقني: قراءة نقديّة في المنجَز المعجمي العربي المعاصر".
- خرّيج كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة.
- تحصّل على شهادة الدّراسات المعمّقة في اللّغة والآداب العربيّة بملاحظة جيّد جدّا سنة ٢٠٠٣، وذلك في اختصاص حضارة عن رسالة بعنوان "مقالة النّسخ في القرن السّادس للهجرة من خلال كتاب النّاسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي بكر بن العربي"، درّس الحضارة ، واللغة العربية والترجمة بعدد من الجامعات التونسية.
- معنيّ بالبحث في مجالات الأنتروبولوجيا الثقافيّة والإسلاميّات والمصطلحيّة والتّرجمة وحركات الإسلام السياسي.

وله عدّة مقالات منشورة من بينها :

- مقال: حوسبة اللغة العربية ضمن: مجلّة العربي، الكويت، أفريل ٢٠١١.
- مقال :العقل العربي في منعطف الألفية الثالثة، المجلّة العربيّة، عدد ٤١٦، أوت ٢٠١١.
- حوار مع المفكّر العربي الدكتور عزمي بشارة، منشور بصحيفة الفجر التونسيّة بتاريخ ٦ أفريل ٢٠١٢.

له بحوث أخرى قيد النّشر:

- إستراتيجيّات الحجاج في المناظرة السياسيّة.
- معاجم مصطلحات القرآن الكريم (قراءة في المُتَصوَّر والمُنْجَز وإمكانات التّطوير) .
- الإسلاميون في تونس وتحديات بناء الدولة.

ملخص البحث

نروم في هذه الورقة تبيّن واقع التّصنيف المعجمي في مجال مصطلحات القرآن الكريم، والوعي في مقام أوّل بماهية المصطلح عموماً والمصطلح القرآني خصوصاً، بأهمّ جهود معجمته، وتبيّن خصائص نظم المعاجم، وفنّيات الصّناعة المعجميّة وكيفيّات بلورة القاموس على نحو يفيد مستخدميه.

ونعنى في مقام ثان بالبحث في عدد من المعاجم المختصّة في جمع مصطلحات القرآن الكريم والتعريف بها، والنّظر في مدى وفائها لمعايير مقبولية المصطلح، ومقاييس الصّناعة المعجميّة، ومدى إفادتها للمتلقّي في تعلّم تعاليم كتاب الله ومحامله العقديّة والتشريعيّة.

ونهتمّ في مقام ثالث بتقديم مقترحات لتطوير معاجم المصطلحات القرآنيّة وذلك من جهة شكلها ومضمونها وحوسبتها.

ويمكن أن نجمل أهمّ الأهداف التي تروم هذه الدّراسة بلوغها في ما يلي:

- تنزيل ظاهرة المصطلح القرآني ضمن سياقها النّظري، وإطارها المفهومي، وذلك بضبط ماهية عدد من المصطلحات التي يتأسّس عليها هذا المبحث، من ذلك المصطلحات التّالية: علم المصطلح/ المصطلح/ المصطلح القرآني/ المعاجم المختصّة.
- رصد ملامح الجهد المعجمي العربي المعاصر في مجال مصطلحات القرآن الكريم وذلك بإطلاع القارئ على عدد من المعاجم المختصّة التي تمّ وضعها في هذا المجال.

- اختيار عيّنة من المعاجم المختصّة في المصطلحات القرآنيّة ومقاربتها مقاربة وصفية تحليليّة، وذلك بالاشتغال على كيفيّة جمعها وتصنيفها ومفْهَمَتِها للمادّة المصطلحيّة.
- إقدار المتقبّل على تبيّن نواقص مشروع معاجم مصطلحات القرآن الكريم المعاصرة، وتمكينه من الوقوف على أهمّ الصّعوبات والمشكلات التي تواجه العمل المصطلحي القرآني، وتقديم عدد من المقترحات لرفد المصطلحيّة القرآنيّة المختصّة وتطويرها.

المقدمة

كان القرآن الكريم وسيبقى كتاب المسلمين المقدّس، والمعجزة البيانيّة لأمّة محمّد ﷺ، فهو الكتاب المؤسّس للاجتماع الإسلامي، وهو الكتاب الذي ألّف بين النّاس، وخرج بهم من وضع القبيلة إلى طور الأمّة، ومن واقع الشّتات إلى حال الوحدة، ومن هامش التّاريخ إلى مركز الحضارة. والقرآن مصدر الأحكام، ومحور الثّقافة الإسلاميّة على مدى قرون، وهو منبع التّشريع، وأصل انتظام أحوال المسلمين، وهو مستودع لغتهم، ومرجع أغلب علومهم، وهو مدار القراءة ومناط التّفسير، وموضوع الكلام، وسبب الجدل على مدى العصور. ومن حوله تأسّس السّياق الإبيستيمي العربي والإسلامي في مجالات علوم العقل والنّقل على السّواء، ومنه اجتنى أتباع النبيّ ﷺ أحكام العبادات وأحكام المعاملات مع المسلم وغير المسلم، وتعاليم الدّين، وتصوّر الإنسان للكون في الدّنيا والآخرة. فقد نزّل الله على رسوله "أحسن القصص"، وأوحى إليه بـ "أحسن الحديث"، وجاء خطابه بيّنا، فصيحا، سهل القراءة والتّلاوة، فحفظه النّاس طيّ قلوبهم، وتداولوه مشافهة، ونشروه في الأمصار، وقيّدوه في الألواح، وأعملوه في إدارة شؤون حياتهم الخاصّة والعامّة. وبعد وفاة الرّسول ﷺ، وانتشار الدّين الجديد في شتّى أصقاع المعمورة، واتّساع المسافة بين المسلمين وعصر النبوّة اشتدّت الحاجة إلى فهم تعاليم كتاب الله، وتمثّل مصطلحاته، والوعي بمحامله الدّلاليّة الشرعيّة والقيميّة، فجرى تصنيف كتب علوم القرآن من تفسير، وفقه، وتأويل، وأصول فقه، وجرى وضع المصنّفات اللغويّة من معاجم، وفهارس، وموسوعات تتغيّا تقريب منطوق

النصّ القرآني للنّاس، وشرح ما استعصى من كلماته وألفاظه وتعابيره للدّاخلين في الدّين الجديد.

وزادت الحاجة في العصر الحديث لفهم كتاب الله، والوعي بمضامينه في عصر تفرّق فيه المسلمون شيعا وأحزابا، وغدا كلّ فريق يدّعي امتلاك الحقيقة، وفي عصر تميّز بوفرة المعلومة، وكثرة المعارف على نحو يقتضي تصنيف معاجم مختصّة في مصطلحات القرآن الكريم، يقصدها الدّارس ليتبيّن المصطلحات/ المفاتيح في الخطاب القرآني فيعرف أصولها اللغويّة، وماهيتها الاصطلاحيّة، ومجالات استخدامها، ودلالاتها السياقيّة والحضاريّة عبر التّاريخ، ذلك أنّ المصطلح القرآني نواة دلاليّة مركزيّة في فهم النصّ التّأسيسي قرآنا وسنّة، وفي فهم ما تعلّق بالقرآن من علوم، وما استنبط منه من أحكام وقيم. يُضاف إلى ذلك أنّ معجمةَ المصطلح القرآني ضروريّة الآن وهنا لفهم التصوّر القرآني لعدد من الظّواهر الإبيستيميّة والمجتمعيّة الرّاهنة من قبيل مسائل الاقتصاد، والسّياسة، والعمران، والدّبلوماسيّة، وعلوم الأرض والطّبيعة وعلوم اللّسان، وجغرافيا الكون والإنسان وغير ذلك من مجالات المعرفة كبير، وهي مجالات تعلّقت بها مصطلحات القرآن الكريم أو أحالت عليها، وقدّمت فهما مخصوصا لها.

ومع أهمّية الجهد التّصنيفي الذي بذله المسلمون في مجال مَعْجَمَةِ اللّفظ القرآني، فإنّ المعاجم الخاصّة بمصطلحات القرآن الكريم محدودة، والدّراسات النقديّة المتعلّقة بهذا المشغل لم تتعدّ الوصف إلى التّحليل، ولم تتجاوز التّكرار إلى النّقد والابتكار. لذلك آلينا على أنفسنا أن ننظر في هذه الورقة في المصطلح القرآني المختصّ، ونحدّد ماهيته وكيفيّات مَعْجَمَتِه، ونبحث في مناهج استحضاره وطرائق التّعريف به في عدد من

المعاجم المعاصرة الخاصّة بمصطلحات القرآن الكريم.

وقد حفّزتنا إلى ارتياد هذا المجال من مجالات البحث عدّة دواع لعلّ أهمّها:

- ندرة المعاجم المختصّة في مجال المصطلحات القرآنيّة، ومحدوديّة الجهد النّقدي المتعلّق بمحامل المعاجم المصنّفة شكلا ومضمونا ومنهجا.
- التّنبيه إلى ضرورة توسّع حركة تصنيف المعاجم في مجال القرآنيّات لتشمل مختلف المجالات الحضاريّة اقتصاديّا وسياسيّا وعمرانيّا وتشريعيّا وجماليّا.
- فتح النصّ القرآني على علوم اللّسان الحديثة، وفي مقدّمتها علم المصطلح وعلم المعجميّة واللّسانيّات الحاسوبيّة.
- توظيف منتجات العقل اللّساني في جمع مصطلحات القرآن، وتصنيفها وتبويبها ومفهمتها وتحديد دلالاتها في سياقات نصّية وإبيستيميّة مختلفة.
- تبيّن مدى أهمّية المعاجم القرآنيّة المختصّة في تيسير شيوع المصطلح القرآني بين النّاس، وتقديم تعريف لمدلوله ومجالات استعماله.

أهداف البحث:

يمكن أن نجمل أهمّ الأهداف التي تروم هذه الدّراسة بلوغها في ما يلي:

- تنزيل ظاهرة المصطلح القرآني ضمن سياقها النّظري، وإطارها

المفهومي، وذلك بضبط ماهية عدد من المصطلحات التي يتأسّس عليها هذا المبحث، من ذلك المصطلحات التّالية: علم المصطلح/ المصطلح/ المصطلح القرآني/ المعاجم المختصّة.

- رصد ملامح الجهد المعجمي العربي المعاصر في مجال مصطلحات القرآن الكريم وذلك باطلاع القارئ على عدد من المعاجم المختصّة التي تمّ وضعها في هذا المجال.
- اختيار عيّنة من المعاجم المختصّة في المصطلحات القرآنيّة ومقاربتها مقاربة وصفية تحليليّة، وذلك بالاشتغال على كيفيّة جمعها وتصنيفها ومفْهَمَتِها للمادّة المصطلحيّة.
- إقدار المتقبّل على تبيّن نواقص مشروع معاجم مصطلحات القرآن الكريم المعاصرة، وتمكينه من الوقوف على أهمّ الصّعوبات والمشكلات التي تواجه العمل المصطلحي القرآني، وتقديم عدد من المقترحات لرفد المصطلحيّة القرآنيّة المختصّة وتطويرها.

أبواب البحث:

لقد رأينا النّظر فيما يثيره البحث من أسئلة، وإشكالات اتّباع خيار منهجيّ قوامه تقسيم البحث قسمين:

باب أوّل: نظريّ يشتمل على تفصيل القول في المصطلح بتحديد ماهيته، وتعيين أركانه، وضبط شروط مقبوليّته، وذكر الفروق بينه وبين الكلمة، وتحديد ماهية المصطلح القرآني ورصد جهود معْجَمَتِه.

من هنا فإنّ هذا الباب يكتسب مشروعيته من كونه الخلفيّة النظريّة التي

ستوجّه مقاربتنا الإجرائيّة لكيفيّات استحضار المصطلح القرآني في عدد من المعاجم العربيّة المختصّة.

باب ثان: قسم تطبيقي جعلناه لتقديم المعاجم المختصّة مدار الدّراسة، وقمنا بوصفها ونقدها، وحاولنا استجلاء أهمّ المشاكل التي تثيرها معجمة المصطلح القرآني، والبحث في أسباب تلك المشاكل وإمكانات تجاوزها.

منهجيّة البحث:

سننحو في ارتيادنا لمجالات البحث التي تضمّنها هذا العمل منحى منهجيّا، يأخذ بأسباب التنظير في مجال علم المصطلح، ويسعى إلى تطبيق مبادئ الصّناعة المصطلحيّة على جهود مَعْجَمَةِ المصطلح القرآني في عدد من المعاجم العربيّة المختصّة، فنستدعي بذلك الأساس النّظري للمسألة، ونسائل منجزات المعجم العربي المختصّ في هذا الشّأن، لذلك نُعْنَى في مقام أوّل بتحديد ماهية المصطلح ولوازمه ومتعلّقاته وبرصد ماهية المصطلح القرآني، ونُعْنَى في مقام ثان بتقديم قراءة وصفيّة نقديّة لنماذج من المدوّنة المعجميّة العربيّة القرآنيّة المختصّة، وذلك في إطار مقاربة إجرائيّة تطبيقيّة تُرَاوِح بين الوصف والتّحليل وبين التفكيك والاستنتاج في إطار ما يعرف بمبدأ تضافر المناهج.

الباب الأوّل

مَعْجَمة المصطلح القرآني: مدخل نظريّ/ سؤال الماهية

تحديد المفاهيم مدخل ضروري في كلّ مقاربة علمية موضوعية، فضبط الماهية خيار منهجي مهمّ، يؤسّس لتفاعل تعاقدي ضمني بين الباث والمتلقي، بمقتضاه يتسّنى للدّارس تحديد فضائه المفاهيمي من ناحية، ويجعل المتقبّل على بيّنة من المصطلحات المفاتيح التي توجه البحث من ناحية أخرى فيتحقّق الفهم والإفهام في آن. لذلك فسنُعنى في هذا المستوى من الدّراسة بالتّعريف بالمصطلح عموما والمصطلح القرآني خصوصا.

(أ) في ماهية المصطلح:

١ - مفهوم المصطلح:

ذهب جلّ الدّارسين لعلم المصطلح إلى اعتبار المصطلح "رمزا لغويا متّفقا عليه يمثّل مفهوما محدّدا في مجال معرفي خاص"[١]. وفي السّياق نفسه يعرّف غي روندو المصطلح بأنّه "وحدة لغويّة تسمّي مفهوما (...) داخل مجال نشاط مخصوص"[٢]، وجاء في المواصفة الدوليّة عدد ١٠٨٧

(١) Felber (H) ; manuel de terminologie, Unesco, Paris 1987, p.3.

(٢) Rondeau, (G) : Introduction à la terminologie, p. 173 : « Cette unité linguistique qui dénomme une notion (...) à l'intérieur d'un domaine d'activité spécialisée ».

الصادرة عن المنظمة الدوليّة للتّقييس أنّ "المصطلح تسمية لمفهوم معرّف في لغة اختصاص بالاعتماد على وحدة لغويّة"[١].

وهذه التعريفات على اختلافها تصل المصطلح بمجال معرفيّ محدّد، وتنبّه إلى أنّه وحدة لغويّة تتكوّن من تسمية ومفهوم، والمراد بالمفهوم في الدّرس المصطلحي المعاصر "عمليّة التمثّل التجريدي لمجموع الخصائص المميّزة لموضوع مَا"[٢]، فلكلّ موضوع سواء أكان ماديّا أو لاماديّا خصائص أساسيّة يمتاز بها عن غيره من الموضوعات وخصائص ثانويّة يشترك فيها مع غيره من الظواهر والأشياء الموصوفة. ومجموع تلك الخصائص "تصلح لتصنيف المفاهيم، وهي ضروريّة لتحديد مفهوم ما بالنّسبة إلى مفاهيم أخرى في مجال محدّد"[٣]. وقد عرّف فيلبر الخاصيّة بأنّها "عنصر من عناصر المفهوم تساعد في وصف أو تحديد سمة موضوع مّا"، ومن ثمّة فبلورة المفهوم تقتضي صياغة تمثّل ذهني مجرّد لخصائص الموضوع الموصوف واستثمار تلك الخصائص في صياغة التسمية المصطلحيّة باعتبارها تمثيلا للمفهوم بواسطة وحدة لغويّة[٤]، فالتّسمية هي الشّكل اللّغوي الخارجي للمصطلح، وهي "تحيل مباشرة إلى المفاهيم المرتبطة

(١) المنظّمة الدوليّة للتّقييس (أيزو)، المواصفة الدوليّة ١٠٨٧ (١٩٩٠)، مفردات علم المصطلح، ص ٧.

(٢) نفسه، ص ٧.

(٣) المعهد الوطني للمواصفات والملكيّة الصناعيّة بتونس، مبادئ علم المصطلح وطرائقه، م ت ٠٤.٤٤ (١٩٩٠)، ص ٢.

(٤) - Rondeau, (G) : Introduction à la terminologie, p. 23 : « La dénomination est la forme linguistique interne du terme

بالأشياء"[1]، فـ "الأساس في إنتاج المصطلح هو وجود مرجع (مفهوم، شيء) يتوجّب البحث عن تسمية له"[2].

وبناء عليه، فالعلاقة بين المفهوم وبين التسمية علاقة ضروريّة منطقيّة لا تستقيم صياغة المصطلح دونها، والتّسمية لا تتمّ اعتباطا بل تقع اتّفاقا بين أهل الاختصاص وتكون مستجيبة لخصائص الموضوع الموصوف.

ويفترض في السّياق المصطلحي أن "تدلّ التّسمية الواحدة على مفهوم واحد، وأن يُسمّى المفهوم الواحد بتسمية واحدة[3] داخل مجال معرفي مخصوص وهو ما يُعرف في علم المصطلح بمبدأ أحاديّة العلاقة بين التسمية والمفهوم الذي يُعدّ من أسباب التمييز بين الكلمة والمصطلح.

٢- في التّمييز بين المصطلح وبين الكلمة:

المصطلح والكلمة كلاهما وحدة لغويّة دالّة وكلاهما موضوع على سبيل الاتّفاق ومتداول بين النّاس على سبيل التّواضع، لكنّ الفروق بينهما كثيرة، وتبرز في ثلاثة مستويات على الأقلّ أوّلها: المستوى الدّلالي، فالكلمة تتكوّن من بناء صوتي هو الدالّ ومن متصوَّر ذهنيّ هو المدلول، والعلاقة بينهما علاقة غير منطقيّة بل اعتباطيّة بامتياز، تتحدّد بحسب اقتضاءات

(١) بسام بركة، المصطلحات ومسألة توحيدها (مقال مرقون)، المؤتمر العربي الأوّل للتّرجمة: النّهوض بالتّرجمة، بيروت، ٢٨- ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، ص ٥.

(٢) نفسه، ص ٤.

(٣) المواصفة التونسيّة ٤٤. ٠٤ (١٩٩٠)، مبادئ علم المصطلح وطرائقه، (تونس: المعهد الوطني لمواصفات والملكيّة الصناعية)، ١٩٩٠.

الاستعمال وبحسب ما تواضعت عليه مجموعة المتكلّمين ومثال ذلك كلمة: "شجرة" فالصّورة الصوتيّة المتكوّنة من (شين مفتوحة وجيم مفتوحة وتاء مرفوعة)، تمّ الاتّفاق على أساس المواضعة والعفويّة على ربطها بصورة ذهنيّة دالّة على نبتة مَا فارعة وذات أوراق.

أمّا المصطلح، فوحدة لغويّة تتكوّن من تسمية ومفهوم العلاقة بينهما ضروريّة منطقيّة، فالمصطلح لا يوضع عفوا، بل تتأسّس صياغته على ملاءمة التّسمية لخاصيّة واحدة أو أكثر من خصائص المفهوم فتُربط التّسمية بشكل المفهوم أو لونه أو حركته أو مكانه أو تموضعه أو عدده[1].

كما يتمّ "وضع المصطلح من قبل جهة مختصّة في مجال مَا، فردا كان أم جماعة، ففعل التّسمية في الاصطلاح قائم على وعي مسبق بالمفهوم بخلاف التلقائيّة أو العفويّة التي تطبع وضع الدالّ إزاء المدلول[2] عند صياغة الكلمة. فمصطلح Globule مثلا هو تسمية وضعها أهل الاختصاص بمراعاة خاصّيتين في المفهوم هما الشّكل الكروي الذي تدلّ عليه عبارة (Globe) وصغر الحجم الذي تحيل عليه المتعلّقة اللفظيّة « ule » وهما معا من الصّفات الواسمة لخلايا الجسم.

المستوى الثاني للتّمييز بين الكلمة وبين المصطلح هو السّياق، فالكلمة تكتسب دلالتها من السّياق اللّغوي الذي تندرج ضمنه، فيتحدّد معناها

(١) محمّد هيثم الخيّاط، وآخرون، علم المصطلح لطلبة كلّيات الطبّ والعلوم الصحيّة (بيروت: أكاديميا أنترناشيونول، ٢٠٠٧)، ص ٦٨.
(٢) نفسه، ص ٦٥.

بحسب ما يعقد من علاقات بينها وبين الوحدات اللغويّة المجاورة لها في المركّب اللّفظي أو الجملة، فكلمة "عين" مثلا يتبدّل مدلولها من سياق تركيبي إلى آخر، فعين السّلطان هي الجاسوس، وعين القوم سيّدهم، وعين الماء النّبع الصافي، وعين الحبيبة موطن الجمال الفاتن فيها،وعين الحقيقة أي مطلق الصّواب، وبذلك فكلمة عين يتجدّد معناها ويتغيّر مدلولها بحسب ما يلحق بها من وحدات لغويّة مجاورة.

أمّا المراد بالمصطلح، فيتحدّد بحسب المجال المعرفي الذي يندرج ضمنه، ولا يتغيّر مفهوم المصطلح بحسب السّياق اللّغوي بل يتغيّر بحسب المجال المعرفي الذي ينتمي إليه. فالعين في الطبّ هي عضو الإبصار وفي الفلسفة هي معادل للجوهر مقابل العَرض، أمّا في الأرصاد الجويّة فثقب في جوف الإعصار.

والمستوى الثالث للتّفريق بين المصطلح وبين الكلمة متعلّق بالانتماء المعجمي لكلّ منهما، فالكلمة تنتمي إلى المعجم العامّ، وترد فيه مرفقة بعدد من المعلومات المتّصلة ببنائها الصّوتي والصّرفي والتّركيبي وبمعناها وسياقات استعمالها. أمّا المصطلح فينتمي إلى معجم اللّغة الخاصّ، ففي زمن غلب عليه التخصّص، وتعدّدت فيه المعارف أصبحت لكلّ علم مصطلحاته الخاصّة التي لا يُدرَك دون تمثّلها، لذلك جرى تصنيف المعاجم المختصّة وتعديدها بحسب تعدّد المجالات العلميّة لتستوعب مجموع المصطلحات الخاصّة بكلّ شعبة من شُعب المعرفة فللطبّ مصطلحاته، وللدّبلوماسيّة لغتها الخاصّة وللتكنولوجيا النوويّة جهازها المصطلحي الخاصّ، وكذا الأمر بالنّسبة إلى كلّ المعارف على اختلافها. ووضع المصطلح أمر دقيق، وفعل جَلَلٌ يُشرف عليه مختصّون في اللغويّات وفي

كلّ مجال من مجالات المعرفة وهو لا يصاغ بطريقة اعتباطيّة بل وفق مقاييس معلومة ومعايير محدّدة.

(ب) في ماهية المصطلح القرآني:

١- في مفهوم المصطلح القرآني:

المصطلح القرآني هو اللّفظ أو الرّمز والعبارة التي تعيّن مفهوما مجرّدا أو محسوسا داخل مجال من مجالات المعرفة، يسمّي ذوات مادّية موجودة أو مستحدثة أو غيبيّة من قبيل مصطلحات العبادات، ومصطلحات المعاملات، ومصطلحات علوم القرآن، ومصطلحات الدّنيا، والدّين، وغير ذلك كثير، وهي مصطلحات اشتمل عليها متن النصّ القرآني أو تعلّقت بدارسة واجتناء المعاني والحكام من آياته.

ويجوز أن يكون المصطلح القرآني من جهة بنيته مفردة أو مفردتين أو مختصر عبارة، أو مجرّد رمز لها ويفترض أن يكون واضحا، دقيقا، سهل الاستعمال، موجزا، أحاديّ الدّلالة على نحو تستدعي فيه التسمية المفهوم في غير لبس، ويحيل فيه المتصوّر الذهني على التسمية في غير غموض.

٢- في مفهوم مَعْجَمَةِ المصطلح القرآني وضرورتها:

المراد بمعجمة المصطلح القرآني جمعه من متون النّصوص والآيات، وتصنيفه وترتيبه وفق منهج مخصوص، وتحديد مفهومه وأصله اللّغوي وسياقاته الدّلاليّة، ومحمولاته التعبيريّة في كتاب الله وفي المنجز العلمي الإسلامي عبر التّاريخ.

على أي أساس يمكن التشريع لمطلب معجمة المصطلح القرآني في

السياق اللّغوي العربي المعيش؟ وكيف جرى إيراد المصطلح القرآني في المدوّنة المعجمية العربية المختصّة؟

الواقع أنّ معجمة المصطلح القرآني ضرورة حضارية تمليها عدّه معطيات:

أوّلها : أن معجمة المصطلح القرآني ضرورة معرفية، فالمصطلحات مفاتيح العلوم[1] الشرعيّة والنقليّة، ولا سبيل إلى فهمها وتمثّل نُظُمِها دون الوعي بماهية مصطلحاتها، والحقول المفاهيمية والدّلالية التي تنتظم داخل النصّ القرآني وفي مصنّفات علوم المسلمين الأوائل.

ثانيها: أنّ تمثّل المصطلح القرآني وتصنيفه معجميّا ييسّر وصول الدّارسين المصطلحات المفاتيح في كتاب الله وتبيّن معانيها، ويضمن استمرار الدّين فاعلا في شؤون النّاس منظّما لأحوالهم.

ثالثها: أنّ مَعْجَمَةَ المصطلح القرآني ضرورة تاريخيّة باعتبار التّصنيف المعجمي في مجال القرآنيّات يساهم في تبيّن مناسبات طور المصطلح، ومعرفة دلالاته وكيفيّات استخدامه، والنّظر في طرق استعماله ومجالات تعبيره ماضيا وحاضرا.

(ج) جهود مَعْجَمَةِ المصطلح القرآني:

تُعدّ حركة معجمة المصطلح القرآني رافدا مهمّا من روافد نشر اللّغة العربيّة، والثّقافة الإسلاميّة، فتصنيف معاجم خاصّة بمفردات القرآن يساهم

(١) الشاهد البوشيخي، المعجم التاريخيّ للمصطلحات العلميّة، سلسلة دراسات مصطلحيّة ١، الطبعة ٣، (فاس: طبعة آنفو- برانت، ٢٠٠٤)، ص ٨.

في إغناء الرّصيد المعجمي للغة الضّاد، وفي استيعاب الظّواهر العمرانيّة، والمجالات المعرفيّة، وتسميتها بأسماء إسلاميّة، على نحو يجعل الإسلام النصّ مواكبا لحركة الإسلام التاريخ، ومنتميا للعصر فاعلا فيه في آن.

وقد ازدهرت حركة التّصنيف المعجمي في مجال القرآنيّات منذ بدايات القرن الثاني للهجرة، وتركّزت خاصّة على استجلاء معاني "غريب القرآن"، ووُضعت في هذا الفنّ عدّة مصنّفات يضيق المجال بذكرها جميعا على جهة التّفصيل، وتكفي الإشارة إلى ما وضعه ابن عبّاس، وابن سلام الجمحي، والرّاغب الأصفهاني، وابن قتيبة في هذا الإطار.

وفي العصر الحديث اتّجه الجهد نحو فهرسة ألفاظ القرآن الكريم على اختلافها حتّى يسهل على الدّارس معرفة مواضعها من كتاب الله. وفي هذا الإطار نذكر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمّد فؤاد عبد الباقي، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم الصّادر عن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة خلال الفترة الممتدّة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠، وقد نهج المعجم في عرض المادّة اللّغويّة ما يلي[١]:

- تحرير معاني الألفاظ في ضوء السّياق اللّغوي، وفي ضوء ما ورد في القرآن من صور المادّة في دقّة وإيجاز.
- ردّ اللّفظة القرآنيّة إلى سياقها المفيد وعدم الاكتفاء باللّفظة أو الجملة التي لم تتمّ إفادتها، مع تجنّب الإطالة.

(١) مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ج ١، طبعة منقّحة، مصر ١٩٩٠، المقدّمة (ج- هـ).

- عرض الكلمة في موطن واحد فقط، وإذا كان للكلمة أكثر من معنى، يُشار إلى المعاني خلال عرض الآيات.
- تجريد الموادّ من ذكر الأرقام مراعاة للتّرتيب الهجائي في عرض المادّة.

والملاحظ قيام هذا الصّنف من المعاجم على هاجس جمع الكلمات على اختلاف صورها، وإيرادها مرتّبة وفق التّرتيب الألفبائي. وتبدو هذه المعاجم عامّة وغير متعلّقة بمجال معرفي بعينه، وذلك على خلاف المعاجم القرآنيّة المختصّة التي تُعنى بضبط مصطلحات القرآن الكريم في مجال معرفيّ مخصوص ومحدّد، من قبيل معجم المصطلحات الاقتصاديّة في القرآن، أو معجم مصطلحات الشّريعة في كتاب الله إلخ...

وتبدو المعاجم العامّة أشبه بالمسارد منها بالمدوّنات المعجميّة باعتبارها تُعنى أساسا بإحصاء الألفاظ دون أن تتجاوز ذلك إلى التوسّع في التّعريف بها، وهو ما ينهض به المعجم القرآني المختصّ.

وإلى جانب معاجم الغريب ومعاجم الألفاظ، ظهرت في المكتبة العربيّة المعاصرة معاجم الأدوات والضّمائر في القرآن، ومعاجم الأفعال والأسماء فيه، والمعاجم المفهرسة لآيات القرآن الكريم، وموضوعاته، وقراءاته، وأعلامه. وبالمقابل، بدا التّصنيف المعجميّ المختصّ الدّائر على إحصاء المصطلحات القرآنيّة في مجالات معرفيّة مخصوصة محدودا، وغير محيط بكلّ المجالات الفنّية، والدّلاليّة، والغرضيّة الخاصّة الواردة في كتاب الله. وما زالت مصطلحات النّقل مثلا في القرآن لم تُحْظَ بمعجم يتفرّد بجمعها، وتحديد ماهيتها، وما زالت مصطلحات علوم الأرض والطّبيعة في النصّ القرآني غير مفهرسة، وغير معرّف بها في معجم لغويّ خاصّ. والأمر نفسه

ينطبق على مصطلحات الأناسة، والسّياسة، والفلاحة، والزينة، ومصطلحات العبادات والمعاملات وغير ذلك من المجالات، التي لم تحظ بمدوّنات معجميّة مختصّة تُحصي مفرداتها، وتحدّد سياقاتها النصّية والدلاليّة، وتجعل مفهومها قريب المأخذ، سهل المسلك، واضح المراد في ذهن القارئ.

الباب الثاني

مَعْجَمَة المصطلح القرآني: مقاربة تطبيقيّة لعدد من المعاجم الخاصّة بمصطلحات القرآن الكريم

(أ) في المعجم العربي والمعجميّة:

يُعدّ فنّ التّصنيف في مجال الصّناعة المعجميّة من أعرق الفنون في تاريخ لغة الضّاد، فقد أدّى استقرار الدّولة الإسلاميّة وتعدّد العلوم النقليّة والعقليّة ونشاط حركة التّثاقف داخل الملّة الإسلاميّة وخارجها إلى تشكّل ملامح مشهد معرفيّ متنوّع في عصور الإسلام الأولى، فقد ظهرت العلوم المتعلقة بالنصّ من فقه وتفسير وأصول فقه، وانفتح المسلمون على علوم الأوائل وعلى كتب الفلاسفة واللاّهوت وعلم الكلام.

ومع تعدّد المعارف وتنوّع مسالكها وتباين مناهجها، كانت الحاجة إلى التّمييز بين العلوم الحادثة أكيدة، وكان السّبيل إلى التّفريق بين علم وآخر متمثّلا في إفراد عدد من شعب المعرفة بمعاجم مخصوصة وتعريفات محدّدة وذلك حتّى يتبيّن الدّارس ماهيّة مصطلحات العلوم ويميّز بين فن وآخر من فنون الكلام، فكان تصنيف المعاجم يتغيّا دفع العُجمة وإزالة اللّبس، وتيسير أسباب المعرفة لطالبها.

وقد جرى في هذا الإطار وضع معاجم مهمّة، أسهمت في الحفاظ على الذّاكرة اللغويّة العربيّة من ناحية، وفي إنارة درب الدّارس وتقريب المفاهيم وإيضاح المصطلحات والتصوّرات وجعلها يسيرة المأخذ، ومن تلك المعاجم "مفاتيح العلوم" الذي ألّفه أبو عبد الله الخوارزمي (ت ٩٩٧م)

في النّصف الثاني من القرن الرّابع، والتّعريفات للشّريف الجرجاني (ت ١٤١٣م) والتّوفيق على مهمّات التّعاريف لعبد الرّؤوف بن المناوي (ت ١٦٣١م) وكشّاف اصطلاحات العلوم لمحمّد علي التهانوي (ت ١٦٣١م). وقد ظلّت هذه المعاجم وغيرها على امتداد قرون مستودع العرب وديوان أفكارهم وخزينة ألفاظهم في شعب العلوم المختلفة.

وفي الدّرس المعجمي المعاصر، استقلّ علم المعجميّة بنفسه، وتحدّد موضوعه ومجال اشتغاله على جهة الدقّة باعتباره "علما يدرس مفردات اللّغة ومعجمها ويرسي المبادئ النظريّة التي على أساسها توضع المعاجم والأدوات الأساسيّة لإثبات مفردات اللّغة ومعرفتها"(١).

وجرى التّمييز بين "معجميّة عامّة نظريّة وتوافق ما يسمّى بـ Lexicology ومعجميّة عامّة تطبيقيّة وتوافق ما يسمّى بـ Lexicography وموضوع الأولى البحث في الوحدات المعجميّة من حيث مكوّناتها، كالانتماء المقولي والتأليف الصّوتي والبنية الصّرفيّة وأصولها واشتقاقها ودلالاتها، وموضوع الثانية البحث في الوحدات المعجميّة من حيث هي مداخل معجميّة تجمع من مصادر ومستويات لغويّة ما، ثمّ توضع في كتاب هو المعجم المدوّن بحسب مصادر ومستويات لغويّة ما،ثمّ توضع في كتاب هو المعجم المدوّن بحسب منهج يتقيّد به المؤلّف المعجمي في ترتيب المداخل والتّعريف بها"(٢).

(١) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللّسانيّات، ، الطّبعة ١، (الجزائر: دار القصبة للنّشر، ص ١٥٠).

(٢) إبراهيم بن مراد، أسس المعجم المختصّ اللسانيّة، موقع صوت العربيّة، ٢٥-١٠- ٢٠١١، الرابط:

==

وبذلك فالمعجميّة علم لسانيّ يعنى بدراسة الوحدة المعجميّة نظريّا وتطبيقيّا من جهة بنائها الصّوتي وانتمائها المقولي، ومن جهة كيفيّات جمعها وطرائق ترتيبها وتصنيفها، وسبل مفهمتها وترجمتها.

والبحث الذي نحن بصدده على صلة متينة بمجال الدّراسات المعجميّة التّطبيقيّة وبمجال الصّناعة المصطلحيّة باعتبار أنّنا سنُعنى في هذا القسم من العمل بكيفيّات استحضار المصطلح القرآني في عدد من المعاجم العربيّة المختصّة وطرائق إيراده وتعريفه ومفْهَمَته.

وسنهتمّ في مقام أوّل ببيان مفهوم المعجم المختصّ وشروط صياغته من منظور علم المعجميّة، ونُعنى في مقام ثان بتقليب النّظر في المنجز المعجمي العربي المختصّ في عصرنا الحاضر، وذلك بمراجعة عدد من المعاجم الخاصّة بمصطلحات القرآن الكريم، فنتولّى تقديمها ووصف بنائها الخارجي، ونتجاوز ذلك إلى تجلية كيفيّة تعاملها مع المادّة المصطلحيّة، سعيا إلى تقديم مصطلح قرآني مفهوم وقابل للمقروئيّة والانتشار.

(ب) في مفهوم المعجم المختصّ:

المراد بالمعجم المختصّ، في اصطلاح المعجميّين، مدوّنة لغويّة ورقيّة أو إلكترونيّة تشتمل على قائمة من المفردات التي تنتمي إلى مجال

==
http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=155:107&catid=101:2008-07-04-12-17-35&Itemid=362

معرفيّ محدّد وتسمّي مصطلحات علم أو فنّ مّا مع ذكر تعريفات تلك الوحدات المصطلحيّة ومقابلاتها في اللّغات الأخرى. وقد يكون المعجم المختصّ أحاديّ أو ثنائيّ اللغة كما قد يكون متعدّد اللّغات[١].

وتنتمي المعاجم المختصّة إلى مجال اللّغات الخاصّة باعتبارها "أداة ناقلة لمعارف خاصّة"[٢]، فهي معاجم تعنى بتجميع المادّة المصطلحيّة الخاصّة بمجال معرفيّ معيّن وتبّوبها وتصنّفها على نحو مخصوص وذلك في زمن استقلت فيه العلوم وغلب فيه التخصّص وأضحى فيه لكلّ مهنة مصطلحاتها، ولكلّ حقل معرفيّ أدواته المفهوميّة ووحداته المعجميّة الخاصّة، "فكلّ علم يصطنع لنفسه من اللّغة معجما خاصّا"[٣]. وما اللّغات الخاصّة إلاّ "تعبير عامّ يراد به تعيين اللّغات المستعملة في مواقف تواصليّة (كتابيّة أو شفويّة) تختصّ بنقل معلومات تنتمي لحقل تجربة علميّة أو فنّية أو مهنيّة خاصّة"، فهي لغات تتفرّع عن اللّغة العامّة، وتتّصل بها نحوا وصرفا وتركيبا، لكنّها تختلف عنها لاختصاصها بجهاز مصطلحي خاصّ، وبمعجم لغويّ محدّد يتعلّق بفنّ من فنون العلم أو بمجال من مجالات التّجربة الإنسانيّة.

(١) محمّد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجميّة الحديثة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، الجزء الرابع، المجلّد ٧٨، ص ١٠٤٨.

(٢) - Le rat (P), Les langues spécialisés, Coll, linguistique nouvelles, Presses Universitaires de France, Paris 1995, p. 20.

(٣) عبد السّلام المسدّي، تأسيس القضيّة الاصطلاحيّة، (تونس: وزارة الثقافة والإعلام، المؤسّسة الوطنيّة، بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٢٣.

وقد نحا بعض المعجميّين نحو تعريف المعجم المختصّ بالخلف، فمايزوا بينه وبين المعجم العامّ. وفي هذا الإطار يندرج تنبيه محمود حجازي إلى عدد من الفروق بين هذين الصنفين من المعاجم نجملها فيما يلي:

- تتضمّن المعاجم العامّة ذكرا للكلمات المتداولة في اللّغة العاديّة ولكنّ المعاجم المختصّة تقتصر على المصطلحات.
- تتعدّد دلالة الكلمة في المعجم العامّ، ولكنّ دلالة المصطلح في تخصّصه تكون واحدة، وغير غامضة ولا يخضع فهمها للسّياق أو للمجاز أو للإيحاء.
- ترتبط دلالة الكلمة في المعجم العامّ بمعايير صرفيّة وبمجال دلالي أو أكثر، لكنّ دلالة المصطلح في المعجم المختصّ يحدّدها المفهوم والحال المعرفي أو الحقل العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح[1].

وبذلك فالمعجم المختصّ يوفّر للمستخدم منظومة مصطلحيّة مفهوميّة خاصّة لمجال مهنيّ أو علميّ معيّن على نحو يمكّن الدّارس من فهم المصطلح باعتباره وحدة معجميّة تنتمي إلى مجال إبيستيمي مخصوص، فيتبيّن مفهومه ومقابلاته في اللّغة الهدف، وعلى خلاف "المعجم العامّ الذي يُبنى على رصيد لغوي مستقرّ دوّنته المعاجم القديمة في الغالب (...) فإنّ المعجم المختصّ مبنيّ على رصيد مصطلحي متولّد باستمرار ؛ لأنّه يواكب ما يتولّد في اللّغة من مصطلحات دالّة على الجديد من المفاهيم

(١) محمود حجازي، معاجم المصطلحات في عصر التقنيات المتقدّمة، (دراسة مرقونة)، ص ٧.

والأشياء"[1] في مجالات علميّة مخصوصة.

وبناء عليه فالمعجم المختصّ مدوّنة لغويّة تتعلّق بمجال معرفي معيّن، وتشتمل على ضبط دقيق للمصطلحات ، وعلى تحديد للمفاهيم ، وعلى مواكبة لإحداثات العصر ولمستجدّات اللغات الخاصّة.

(ج) في شروط صياغة المعجم المختصّ:

يفترض في من يضع المعجم المختصّ أن يكون راسخ العلم باللّغة، عارفا بطرائق توليد المصطلحات وترجمتها ومتمثّلا لمدلولها ومرادفاتها وتعريفاتها، ملمّا بما سبق في مجال التّصنيف المعجمي المتعلّق بمجال تأليفه.

ومدار التّصنيف في المعجم المختصّ أمران الأوّل الجمع والثّاني الوضع، فالمعجميّ معنيّ في مقام أوّل بجمع المادّة المصطلحيّة من متون المصادر الشفويّة والمكتوبة ومن المدوّنات الورقيّة والإلكترونيّة واصطفاء ما كان فصيحا وما كان مولّدا.

ويُعنى في مقام ثان بوضع المصطلحات بترتيبها ضمن نظام مخصوص وذلك بحسب التّرتيب الألفبائي أو التّصنيف الموضوعاتي.

ويتراقى بعد ذلك إلى اختيار المقابل في اللّغة الهدف أو ابتكاره إن لم يجد إليه سبيلا في المدوّنات اللغويّة السّابقة كما ينصرف المعجمي أيضا إلى تحديد ماهيّة المصطلح بذكر مفهومه ومجاله المعرفي، على نحو

(١) ابن مراد، أسس المعجم المختصّ اللسانيّة.

يساهم في إيضاح التّسمية المصطلحيّة ورفع اللّبس عن المراد بها.

وقد سبق ابن منظور في الإشارة إلى ضرورة هذين الركنين في بناء المعجم، أعني الجمع والوضع، ونبّه إلى وعورة الإحاطة بهم جميعا، مبرزا أنّ التّوفيق في الإجادة فيهما أمر قريب إلى المحال أكثر منه إلى الإمكان، ويجلي ذلك قوله: "وأمّا من أجاد جمعه فإنّه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه فإنّه لم يُجد جمعه. فلم يُفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"[1].

وبناء عليه، فإجادة الجمع والوضع أمر ضروريّ ببلوغه تتحقّق الإفادة، وتتمّ الإضافة وتعمّ المنفعة ومن ثمّ يفترض في المعجم المختصّ أن يشتمل على ما يلي:

- ذكر المصطلح المناسب لكلّ مفهوم.
- النصّ على مقابل المصطلح في اللّغة الهدف.
- نوع المصطلح (في لغة المدخل: مذكّر/ مؤنّث أو في اللّغات المختلفة).
- التّعريف: وفيه شرح لمدلول المصطلح في سياقه الفنّي أو العلمي الخاصّ.
- مجال الاستخدام (الفضاء المفهومي للمصطلح).
- ذكر شواهد تيسّر فهم المصطلح وتجعله قريب المأخذ، ميسور الفهم.

(١) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المقدّمة، الطبعة ١، (تونس: الدار المتوسطيّة للنّشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٦.

- تقديم الصّور الدّالة على الأشياء الماديّة[1].

وإلى ذلك جميعا، يتعيّن أن يكون مُصنِّف المعجم على دراية بالوظيفة الرّئيسيّة التي وجّهت تصنيفه في هذا المجال أهي وظيفة تعليميّة أم تعريفيّة أم ترجميّة أم إيضاحيّة، وذلك حتّى يتلاءم المتن المعجميّ مع الجمهور المستهدف ومع اقتضاءات أفق انتظار المتقبّل.

فكيف تمثّلت المعاجم العربيّة المختصّة المادّة المصطلحيّة؟ وكيف أوردتها وكيف نقلتها إلى لغة الضّاد؟

(د) تقديم المعاجم القرآنيّة المختصّة مدار الدّراسة:

الحقيقة أنّنا لن نحيط بالجهد المعجمي العربي المختصّ في مجال مصطلحات القرآن الكريم، فهذا أمر يضيق به المقام وهو مشروع لا يرقى إلى بلوغه الفرد بل تنهض بتحقيقه الجماعة. ولذلك فسنقصر جهدنا على النّظر في آليّات تعامل بعض المعاجم مع المصطلح القرآني وكيفيّات تصنيفه.

وقد راعينا في اختيارنا لمدوّنة المعاجم مدار الدّراسة جملة من المعايير أهمّها:

- أن تكون صادرة عن جهات علم مختلفة. والمراد المقارنة بين جهود هذه الأطراف المختلفة والوعي بمدى التّنسيق بينها، ومدى إيجابيّة التعدّد في مجال التّصنيف المعجمي المختصّ.

(١) حجازي، معاجم المصطلحات في عصر التّقنيات المتقدّمة، ص ١٣.

- أن تكون المادّة المصطلحيّة الواردة في هذه المعاجم متعلّقة بمجالات معرفيّة مختلفة، وأن يكون مدار التّصنيف فيها اختصاصا آنيّا، راهنيّا وذلك حتّى نستبين أسباب الاختلاف في وضع المصطلحات من ناحية، وحتّى نتيح للقارئ فرصة الوعي بكيفيّات الإفادة من المعاجم القرآنيّة المختصّة لفهم مصطلحات ذات بعد حضاري آني.
- أن تكون المعاجم المختارة صادرة في حقب زمنيّة مختلفة وفي أماكن متعدّدة وعن جهات علم متباينة، والمراد تبيّن مدى تمايزها في تصنيفها المعجمي للمصطلح القرآني.

ومن المعاجم الخاصّة بمصطلحات القرآن الكريم التي رأينا أن نصطفيها بالوصف، ونتعهّدها بالنّقد ما يلي:

معجم المصطلحات العسكريّة في القرآن[1]: وصف ونقد:

وضع هذا المعجم اللّواء محمود شيت حطّاب، عضو مجمع اللّغة العربيّة في العراق، وصدرت طبعته الأولى في جزأين سنة ١٩٦١، وضمّنه المؤلّف مصطلحات عسكريّة استخرجها من المتن القرآني، وجمعها ورتّبها ترتيبا ألفبائيّا، وفصّل القول في كلّ مصطلح عسكريّ ورد في كتاب الله ضمن ثلاثة مستويات: في المستوى الأوّل، يورد الصّيغة الفعليّة للمصطلح العسكري في الزّمن الماضي، ويقدّم أمثلة لسياقات وروده في الآيات القرآنيّة. وفي المستوى الثاني، يبيّن مشتقّاته ومعانيها اللّغويّة. وفي المستوى

(١) محمود شيت حطاب: معجم المصطلحات العسكريّة، ط ١، بيروت: دار الفتح، ١٩٦٦.

الثالث، يقدّم كيفيّات استخدام المصطلح العسكري الوارد في القرآن للتّعبير عن متعلّقات الشّأن العسكري المعاصر.

وتكمن أهمّية الكتاب في أنّه من أوائل المصنّفات المعجميّة المختصّة بالمصطلح العسكري في القرآن، يُضاف إلى ذلك قيامه على جهد كبير في اجتناء المصطلحات، وتعدادها، وترتيبها، والتّعريف بها، وبيان موقع كلّ مصطلح من السّياق النصّي القرآني، وهو ما يسهم في توسيع دائرة المصطلحيّة الإسلاميّة، ويساعد على تقريب مفردات الجهاز العسكري وماهيتها إلى القارئ.

لكنّ ذلك لا يمنع من التنبيه إلى مواضع الزّلل في هذا المعجم المختصّ، فمع وعي صاحبه بحالة التشتّت المصطلحي المشهود في البلاد العربيّة، ودعوته إلى توحيد التّسمية المصطلحيّة بالاحتكام إلى المرجعيّة القرآنيّة، فإنّه كثيرا ما يطنب في إيراد مرادفات المصطلح القرآني الواحد. ومعلوم أنّ كثرة التّرادف تتعارض مع الدّلالة الأحاديّة للمصطلح ومع مطلب التّوحيد في مستوى التّسمية المصطلحيّة للأشياء والظّواهر.

يُضاف إلى ذلك انصراف الكاتب في عدّة مواضع إلى إيراد مشتقّات من الفعل، مدار الشّرح، لا علاقة لها بالمجال العسكري الخاصّ الذي يُعدّ موضوع المعجم، مثال ذلك الحديث عن الدّابة في معرض التّعريف بالدبّابة، وفي سياق شرح فعل دبّ. ومعلوم بعد المسافة مفهوميّا بين الدّابة باعتبارها من الحيوان، وبين الدبّابة بما هي آلة عسكريّة.

الكشّاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم[1]: وصف ونقد:

وضع هذا الدّليل المختصّ لمصطلحات الاقتصاد في الآيات القرآنيّة محي الدّين عطيّة، وصدر الكتاب في طبعته الثانية سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م بالتّعاون بين الدّار العالميّة للكتاب الإسلامي في المملكة العربيّة السعوديّة وبين المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتّحدة، وبلغ عدد مصطلحات الكشّاف ٥٥٠ مصطلحا، وعدد صفحاته ٥٩٨ صفحة، ورُتّبت مداخله حسب الحروف الهجائيّة. وذكر المؤلّف المصطلحات الاقتصاديّة القرآنيّة، مبرزا موقع كلّ مصطلح وموضعه من آيات كتاب الله، مبيّنا ما ورد في تفسير الآية، وما تعلّق بها من مراجع، موثّقا في الوقت نفسه لمصادر النّقول. والكتاب لا يقدّم جديدا في مجال التّنظير المفهومي للاقتصاد الإسلامي، ولا يضيف زائدا دلاليّا على ما أقرّته كتب التّفسير ومصنّفات فقه الاقتصاد عند علماء المسلمين. وقد أفاد أساسا من تفاسير الماوردي، وابن الجوزي، والرّازي، والقرطبي، وابن كثير، لكنّ أهمّيته العلميّة تتمثّل خاصّة في تيسيره سبل الوصول إلى المصطلحات الاقتصاديّة في النصّ القرآني، فهو في مقام الأداة المنهجيّة، العقليّة المساعدة للباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي، كما يكتسب الكتاب قيمته من اندراجه ضمن جهود التّأصيل للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة في تربة إسلاميّة قرآنيّة.

(١) محي الدّين عطيّة، الكشّاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، ط ٢، نشر الدّار العالميّة للكتاب الإسلامي بالمملكة العربيّة السعوديّة والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيفري ١٩٩٢.

وتبقى مواضع النّقص في الكتاب بيّنة في مستوى غلبة هاجس الجمع والنّقل عليه، ومحدوديّة الجهد التّعريفي فيه، حتّى أنّ الكاتب لم يرتق إلى مقام المحقّق المدقّق في سيرة المصطلح الاقتصادي الإسلامي، والنّظر في تطوّره التاريخي، بل اكتفى بإيراد ما تعلّقت به من مفاهيم في كتب التّفسير بطريقة آليّة تورث الملل في بعض الأحيان، وتوحي بالتّكرار الذي لا يُفيد في أحيان أخرى.

المعجم الخاصّ بالحيوانات في القرآن الكريم[1]: وصف ونقد:

صدر هذا المعجم المختصّ عن جامعة عدن، وألّفه ناصر عبد الله عبد الرّحمان اليزيدي، ويقع في ٣٨٢ صفحة من الحجم المتوسّط، ويتكوّن من سبعة عشر بابا، ويشتمل على مرادفات أسماء الحيوانات التي ذكرت في القرآن الكريم في ١٨٠ آية ومقابلاتها في القواميس اللغويّة العربيّة قديما وحديثا، ويعدّد أسماء الدّواب، وأسماء أعضائها، وأحوالها، وأفعالها، وما تعلّق بها من مصطلحات في السّياق التّداولي العربي.

ومع أهمّية الجهد الإحصائي في الكتاب، وتجميعه لأسماء الحيوان في القرآن، فإنّ الجهد التّعريفي فيه ضئيل، فالتّعريف بالمصطلح ورد باهتا، ولم يتعدّ في أكثر من موضع ذكر المرادف. وتلك نقيصة يُؤَاخَذُ عليها مصنّف المعجم، باعتبار المرادف لا يؤمّن الوظيفة الإيضاحيّة، ولا يعتني بمطلب مفهمة المصطلح. يُضاف إلى ذلك أنّ المصطلحات في هذه

(١) ناصر عبد الله عبد الرّحمان اليزيدي، المعجم الخاصّ بالحيوانات في القرآن الكريم، ط ١، عدن، منشورات جامعة عن، ٢٠٠٦.

المدوّنة المعجميّة وردت مشتّتة بين حروف الهجاء، وكان بالإمكان تصنيف المصطلحات تصنيفا مفهوميّا يقوم على الجمع بينها ضمن دوائر دلاليّة خاصّ، فيتمّ تخصيص باب للحيوانات البرّية، وآخر للزّواحف، وسواه للحيوانات البرمائيّة، على نحو يجعل الرّابط الموضوعي جامعا بين مصطلحات الحقل المصطلحي الواحد.

معجم الأمكنة الوارد ذكرها في القرآن الكريم[1]:

وضع هذا المعجم المختصّ في تعداد أسماء الأماكن بالقرآن الكريم سعد بن عبد الله بن جنيدل، وصدر في طبعته الأولى بالرّياض سنة ١٤٢٤/ ٢٠٠٢م، وعُني فيه المؤلّف بأسماء الأمكنة الواردة في القرآن الكريم، وهو موضوع طريف لقلّة التطرّق إليه في مصنّفات السّلف والخلف، ولأهمّيته في تعداد المكان بكتاب الله "تحديدا ووصفا وذكرا لما اعتراه من أحداث على مرّ الزّمان"[2]. وفي ذلك تأريخ لسيرة المكان، وتوثيق للوقائع، وإخبار بأصل التّسمية ودلالاتها في النصّ القرآني، وفي الذّاكرة الجماعيّة للمسلمين. وقد أورد المصنّف الأسماء مرتّبة بحسب التّرتيب الهجائي، وذكر الآيات التي اشتملت إحالة عل مكان ما، وانصرف إلى تبيان مدلوله بمراجعة كتب التّاريخ وكتب السّيرة والتّفسير ودواوين الشّعر، فنوّع مصادر مادّته المعجميّة، وأثرى مادّة الكتاب المعلوماتيّة بأخبار ونوادر شتّى.

(١) سعد بن عبد الله بن جنيدل، معجم المكنة الوارد ذكرها في القرآن الكريم، ط ١، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ م.

(٢) نفسه، المقدّمة، ص ١.

غير أنّ الرّجل بدا غير باحث على جهة التّدقيق في السّيرة التاريخيّة للتّسمية، وغير مدقّق في تطوّر المفهوم من هذا المكان أو ذاك، فكان قاصرا على جمع الرّوايات من متون الكتب، وبدا غير مرجّح على جهة التّحقيق بين رواية وأخرى.

يمكن أن نخلص من خلال نظرنا في المعاجم القرآنيّة المذكورة سلفا إلى أنّها غاية من الأهمّية من جهة جمعها للمصطلح القرآني، وعنايتها بتصنيفه وترتيبه، ومفهمته، لكنّ إجراءها لمحتوى التّعريف بالمصطلح شابته بعض المشاكل لعل أهمّها:

- عدم تحديد التطوّر التّاريخي لمفهوم المصطلح، وسياقات ظهوره، وآليّات انتشاره، ومجالات استعماله.
- كان من المهمّ بمكان لو انتبه واضعو المعاجم إلى جمهور القرّاء، وحاولوا تصنيف المعجم ليستجيب لخاصيّات أكبر عدد ممكن من المتلقّين، وهو ما يقتضي تقديم المادّة المصطلحيّة، وما يتعلّق بها من موادّ توضيحيّة من قبيل التّعريف المصطلحي المفصّل، وإيراد الوحدة المصطلحيّة ضمن أمثلة نصّية أو جمل تعبيريّة.
- لا يوجد في أغلب هذه المعاجم، على أهمّيتها، خطاب منهجيّ يصف، على جهة التّفصيل، منهج التّصنيف في المجال المعجميّ، ولا ذكر كيفيّة جمع المادّة المصطلحيّة ومصادرها، وطرائق تصنيفها ومَفْهَمَتِها.
- اعتمدت كلّ المعاجم الموصوفة نهج ترتيب المصطلح ترتيبا ألفبائيّا، وهذا التّرتيب، على سهولته، يؤدّي إلى تشتيت المنظومة المفهوميّة.
- عدم توثيق المصطلح، ومحدوديّة جهد التّحقيق في صيغته وماهيته.

- عدم الجمع، في بعض الأحيان، بين الوصف اللّغوي وبين الوصف الاصطلاحيّ في الوحدة المصطلحيّة القرآنيّة.
- عدم تركيم الجهد المعجميّ، والبناء على ما سبق في مستوى التّعريف بماهية المصطلح في معاجم السّابقين إن وُجدت.

ومن المشاكل الأخرى التي تبيّناها أثناء قراءتنا للمعاجم مدار النّظر نذكر:

مشكلة الغموض:

نعني بالغموض كلّ أشكال انعدام الوضوح والحياد عن الدقّة في التعريف بالمصطلح القرآني، فاختيار الحوشي من الكلم والغريب من الألفاظ مؤدّ إلى تعطيل عمليّة فهم المصطلح، ومساهم في الحدّ من شيوعه بين النّاس، باعتبار المتكلّمين ميّالين إلى ما أنسوا من المفردات، نفورين من كلّ لفظ مشكلي مبهم الدّلالة، معقّد العبارة. وفي السّياق نفسه فإنّ الاشتراك معدود من أسباب الغموض بما أنّه "ظاهرة لغويّة تقوم على استعمال المصطلح الواحد للتّعبير عن مفاهيم مختلفة"[1]، وهو ما يفضي في أكثر الأحيان إلى حجب المعنى المقصود بالمصطلح عن المتلقّي، ممّا يسهم في تسويد اللّبس وفي تعسير مسالك التمييز بين المفاهيم وتسمياتها، وهو ما يقتضي لزوم الدقّة والحرص على طلب الوضوح وردّ التّسميات المصطلحيّة القرآنيّة إلى مجالاتها المفهوميّة الخاصّة. ومعلوم أيضا أنّ

(١) عبيد، إشكاليّة المصطلح العربيّ بين الوضع والاستعمال، (في): الإعلاميّة للعالم العربيّ، عدد ٢، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٧.

الإيجاز الشّديد في التعريف بصياغة المصطلح مؤدّ في بعض الأحيان إلى إهدار مدلول المصطلح، ويحول دون الإحاطة بأبرز خصائصه، كما أنّ الإمعان في الإطالة والإطناب في تعديد الوحدات اللغويّة المكوّنة للمصطلح الواحد مدعاة إلى ترك النّاس له وعدم إقبالهم على فهمه، وتداوله باعتبارهم ميّالين إلى الاقتصاد في اللّغة وإلى وجيز الكلام إذا كان واضحا، مستوفيا أسباب البلاغة. لذلك فالمأمول في الصّياغة المعجميّة العربيّة المختصّة في قادم الأعمال لزوم الدقّة، ودرء الغموض تحقيقا للفهم والإفهام وضمانا لرواج المصطلح وطلبا لإعماله في حياة النّاس.

التّعريف المصطلحي بين الإعمال والإهدار:

يُعدّ التّعريف المصطلحي من أهمّ الوسائل الإيضاحيّة التي تؤمّن وظيفة "وصف المفهوم"، وتساهم في تقريب المراد بالتّسمية المصطلحيّة من ذهن المتلقّي، فالتّعريف رافد من روافد للعمل المصطلحي، ومكوّن أساسي من مكوّنات العمل المعجمي في مجالات اللّغة الخاصّة باعتباره يمكّن القارئ من التّمييز بين مصطلح وبين آخر، ومن الوعي بالنّسق المفهومي الذي تندرج ضمنه التّسمية المصطلحيّة.

لكنّ الملاحظ أنّ المعاجم القرآنيّة المختصّة التي نظرنا فيها لا تولي جميعا نفس المقدار من الأهمّية للتّعريف المصطلحي، فمنها ما اعتمدته أساسا من أسس صياغة المتن المعجمي (معجم المصطلحات العسكريّة في القرآن)، ومنها ما غيّبته تماما واكتفت بتعريف موجز للمصطلحات القرآنيّة (المعجم الخاصّ بالحيوانات في القرآن الكريم). والحقيقة أنّ إيراد التّعريف ضروريّ في مجال المعاجم الخاصّة بمصطلحات القرآن

الكريم باعتبار أنّ التّسمية المصطلحيّة لا تكتسب أهمّيتها إلاّ من تعلّقها بمفهوم محدّد تحيل عليه وترتبط به ارتباطا منطقيّا على كيف مَا، فاستحضار التّعريف مهمّ في فهم المصطلح وتمييزه عن غيره من المصطلحات المنتمية إلى نفس المجال المعرفي المختصّ أو الواقعة خارجه، كما أنّ إيراد التّعريف خادم لمطلب الوضوح والدقّة على السّواء.

١- في تطوير آليّات صياغة المعاجم القرآنيّة المختصّة:

الحقيقة أنّ ما وقفنا عليه من مشاكل اعترت العمل المصطلحي في المعاجم القرآنيّة المختصّة يمكن أن يكون أساسا نرتكز عليه لرؤية المستقبل، ولتفادي مواضع الزلل وبناء تصوّر جديد لصياغة معجم قرآني مختصّ يستجيب لحاجيات المتكلّم العربي، ويراعي مقتضيات الوضوح والدقّة في صياغة مفهوم المصطلح، فمن المهمّ استثمار ما توصّلنا إليه من نتائج وما تبيّناه من نواقص لنستشرف المستقبل، ونحاول التّأسيس لمقاربة جديدة في العمل المعجميّ المختصّ في مجال القرآنيّات، مقاربة تتفادى نقيصة الغموض، وأزمة النّقص، وزلّة عدم التّنسيق والتّوحيد.

فمن المهمّ بمكان اليوم حوسبة اللّغة العربيّة والمصطلحات القرآنيّة، وتوظيف التقنيات الرقميّة، من برمجيّات ومعاجم إلكترونيّة، وبنوك مصطلحات، وقواعد بيانات، ومواقع التّرجمة الآليّة، لمعرفة آخر ما استجدّ من المصطلحات المتعلّقة بكلّ مجال معرفيّ[1]، ووصلها بالسّياق

(١) أنور الجمعاوي، حوسبة اللغة العربيّة، مجلّة العربي، العدد ٦٢٩، أفريل ٢٠١١، ص ص ١٥٢- ١٥٤.

اللّغوي للقرآن الكريم على نحو يمكّن المعجميّ من الاطّلاع على مدوّنات الألفاظ والعبارات الاصطلاحيّة، وتمثّل ما أنجزه معاصروه وسابقوه في هذا الإطار ممّا يسمح بمواكبة الجديد من ناحية، ومن البناء على القديم من ناحية أخرى، وذلك في إطار ما يقتضيه بناء المعرفة عامّة، وبناء المعرفة المصطلحيّة القرآنيّة خاصّة، من توصيف للسّائد، وتمثّل للرّاهن وتركيم للحادث على اللاّحق في مجال الصّناعة المصطلحيّة. وكلّ ذلك لا يلغي الإفادة من المدوّنات الشفويّة والمكتوبة مراعاة لتجارب المتكلّمين، والتفاعل مع واقع الاستعمال اللّغوي عندهم.

أمّا في خصوص كيفيّة ترتيب المادّة المصطلحيّة، فقد درج معظم المعجميّين على اعتماد الترتيب الألفبائي في إيراد مدخلات المعاجم، ومع أنّ إيراد المادّة المصطلحيّة على هذا النّحو يجعل الكتاب "واضح المنهج سهل السّلوك"[1]، فإنّه لا يفي بالحاجة إلى تبويب المصطلحات وفق دوائر مفهوميّة مخصوصة، فمصطلحات الحقل المفهوميّ الواحد ترد موزّعة بين حروف شتّى حتّى أن القارئ لا يكاد يدرك الخيط النّاظم لمصطلحات النّسق المفهوميّ الواحد، ولا يعرف ما يعقد بينها من صلات دلاليّة، وهو ما يُنقص من القيمة التثقيفيّة والإبيستيميّة للمعجم القرآني الألفبائي. لذلك نرى من المفيد صياغة المعاجم القرآنيّة المختصّة وفق التّرتيب الموضوعي الذي يصنّف المصطلحات حسب مجالاتها المعرفيّة الكبرى وبحسب ما يشتمل عليه كلّ مجال من دوائر مفهوميّة خاصّة.

(١) ابن منظور، لسان العرب، المقدمّة، الجزء الأوّل، ص ٧.

وبذلك يصبح كلّ مصطلح قرآني نواة مصطحليّة تربطها وشائج مفهوميّة بمصطلحات مجاورة، فيُفهم المصطلح داخل المنظومة التصوريّة التي ينتمي إليها ويُدرك باعتباره عنصرا معجميّا ينتظم وفق نسق مفهوميّ خاصّ، يُكسبه هويّة دلاليّة محدّدة، فمن غير المفيد التعامل مع المصطلح القرآني، على أنّه وحدة معزولة مندرجة تحت حرف من حروف الهجاء، بل يتعيّن استحضار المصطلح بخصائصه المفهوميّة، ولوازمه التصوريّة ومتعلّقاته الاشتقاقيّة وإحالاته الدلاليّة، وسياقاته النصّية حتّى يفهمه النّاس ويتداولوه.

ومعلوم أنّ جمع المادّة المصطلحيّة القرآنيّة وترتيبها، وتحديد مفاهيمها، وضبط تعريفاتها يتغيًّا صياغة المصطلح المناسب الذي يُحظى بالقبول، ويرقى إلى مقام الكلام الدّقيق.

ويُفترض في المعجميّ أن يكون محيطا بالوحدة المصطلحيّة القرآنيّة من جميع جوانبها، فيكون واعيا بماهيتها، وبتطوّر دلالتها وبكيفيّات صياغتها، وطرق ترجمتها، وآليّات التّفريق بينها وبين المصطلحات المجاورة لها أو القائمة مقام الضدّ أو المرادف لها.

٢- نحو استراتيجية عربيّة إسلاميّة لمعجمة المصطلح القرآني:

- نهتمّ في هذا المستوى من البحث بتقديم عدد من المقترحات والحلول الممكنة لتجاوز مشكلات مَعْجَمَة المصطلح القرآني في السّياق اللغويّ العربيّ المختصّ من ذلك:
- ضرورة مأسسة العمل المصطلحي العربي في مجال القرآنيّات وتقييس الاشتغال به لغويا وتشريعيا، وبعث مؤسسات ومراكز بحث فاعلة في مجال العمل المصطلحي عموما والقرآني خصوصا.

- تكوين باحثين مختصين في علم مصطلح القرآن، وتعميم تدريسه تنظيرا وتطبيقا في المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية.
- تطوير العمل المصطلحي العربي في المجال القرآني وغيره، والانتقال به من كونه عملا ينهض به الأفراد إلى كونه عملا مؤسساتيّا تشرف عليه مراكز ومؤسسات حكومية تُعنى بتدريب المعجميّين والمصطلحيّين وتمهينهم وتقوم ببعث فرق بحث مختصّة في مجال المصطلح القرآني.
- الخروج بالعمل المصطلحي من كونه ممارسة نخبوية، وفعلا مكتبيّا مخبريا إلى كونه ثقافة تطبيقية، ومعرفة عمليّة يمكن تعميم الوعي بها عبر توظيف وسائل الإعلام، وقنوات تشكيل الوعي الجماعي (النشريات - الإنترنت - دور الثقافة...) على نحو يسهم في التعريف بالمصطلحات القرآنيّة، والتشجيع على استعمالها في السياق التداولي اللّغوي العربي المعاصر.
- العمل على تقييس الصناعة المصطلحية في مجال القرآنيّات، وتوحيدها مما يمكّن من تفادي ظاهرة التشتّت في مستوى التسمية المصطلحية داخل اللّغة الواحدة.
- الإفادة من منجزات التقنية الحاسوبية في تجميع المادّة المصطلحية القرآنيّة، وترتيبها منهجيا، وتقديم مقابلات لها في اللّغات الأجنبيّة، وذلك برقمنة العمل المصطلحي، وتحيينه بالاعتماد على ما يسمّى بالمصطلحية الحاسوبية[1].

(١) في خصوص حوسبة المادّة المصطلحيّة انظر:
==

- تشريك أهل الاختصاص من التقنيّين والمهنيّين وعلماء المسلمين في صياغة المصطلح القرآني المترجم إلى اللّغات الأعجميّة بما يسمح بتظافر جهود اللسانيين، والمصطلحيّين وعلماء الدّين، وأهل الخبرة في المجال التقني من أجل بلورة مقبولة للمصطلح القرآني في اللّغة الهدف.
- تنزيل المصطلحات القرآنيّة ضمن سياقاتها المفاهيمية، وأطرها اللّغوية الوسيعة على نحو يسمح بفهم ماهية المصطلح من خلال فهم علاقته بمصطلحات مجاورة تنتمي إلى نفس المجال الدّلالي.

==

Gagnon (René), Les grandes banques de Terminologie, META, Vol 39, N° 3, 1994.

قائمة المصادر والمراجع

١- المدوّنة:

القرآن الكريم، رواية حفص بالرّسم العثماني، بيروت، دار الجيل، ط ٢، د. ت.

سعد بن عبد الله بن جنيدل، معجم المكنة الوارد ذكرها في القرآن الكريم، ط ١، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ م.

محمود شيت حطاب، معجم المصطلحات العسكريّة، ط ١، بيروت: دار الفتح، ١٩٦٦.

محي الدّين عطيّة، الكشّاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، ط ٢، نشر الدّار العالميّة للكتاب الإسلامي- المملكة العربيّة السعوديّة والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩٢.

ناصر عبد الله عبد الرّحمان اليزيدي، المعجم الخاصّ بالحيوانات في القرآن الكريم، ط ١، عدن، منشورات جامعة عن، ٢٠٠٦.

٢- المصادر والمراجع العربيّة:

أنور الجمعاوي، حوسبة اللغة العربيّة، مجلّة العربي، العدد ٦٢٩، أفريل ٢٠١١.

بسام بركة، المصطلحات ومسألة توحيدها (مقال مرقون)، المؤتمر العربي الأوّل للتّرجمة: النّهوض بالتّرجمة، بيروت، ٢٨- ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المقدّمة، الطبعة ١، (تونس: الدار المتوسطيّة للنّشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

حجازي، معاجم المصطلحات في عصر التّقنيات المتقدّمة، ص ١٣.

خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللّسانيّات، الطّبعة ١، (الجزائر: دار القصبة للنّشر، ص ١٥٠).

الشاهد البوشيحي، المعجم التاريخيّ للمصطلحات العلميّة، سلسلة دراسات مصطلحيّة ١، الطبعة ٣، (فاس: طبعة آنفو- برانت، ٢٠٠٤).

عبد السّلام المسدّي، تأسيس القضيّة الاصطلاحيّة، (تونس: وزارة الثقافة والإعلام، المؤسّسة الوطنيّة، بيت الحكمة، ١٩٩٩).

عبيد، إشكاليّة المصطلح العربيّ بين الوضع والاستعمال، (في): الإعلاميّة للعالم العربيّ، عدد ٢، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٨٨.

مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ج ١، طبعة منقّحة، مصر ١٩٩٠.

محمّد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجميّة الحديثة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، الجزء الرابع، المجلّد ٧٨.

محمّد هيثم الخيّاط، وآخرون، علم المصطلح لطلبة كلّيات الطبّ والعلوم الصحيّة (بيروت: أكاديميا أنترناشيونول، ٢٠٠٧).

محمود حجازي، معاجم المصطلحات في عصر التقنيات المتقدّمة، (دراسة مرقونة).

المعهد الوطني للمواصفات والملكيّة الصناعيّة بتونس، مبادئ علم المصطلح وطرائقه، م ت ٠٤.٤٤ (١٩٩٠).

المنظّمة الدوليّة للتّقييس (أيزو)، المواصفة الدوليّة ١٠٨٧ (١٩٩٠)، مفردات علم المصطلح.

المواصفة التونسيّة ٤٤. ٠٤ (١٩٩٠)، مبادئ علم المصطلح وطرائقه، (تونس: المعهد الوطني لمواصفات والملكيّة الصناعية)، ١٩٩٠.

٣- المراجع الأجنبيّة:

Felber (H), Manuel de la terminologie, Unesco, Paris 1987.

Gagnon (René), Les grandes banques de Terminologie, META, Vol 39, N° 3, 1994.

Le rat (P), Les langues spécialisés, Coll, linguistique nouvelles, Presses Universitaires de France, Paris 1995.

Rondeau (G), Introduction à la terminologie, Gaeton morin, Paris, 1984.

كرسي القرآن الكريم وعلومه
Chair of Qur'anic Sciences
KSU

جامعة
الملك سعود
King Saud University

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
تفسير